مقدمة

بعد نجاح الطالب في شهادة الباكالوريا يلتحق بالجامعة ويدرس أحد التخصصات وفق نظا م LMDبمعنى –ليسانس–ماستر– دكتوراه–. ويسعى من خلال مشواره الدراسي إلى الحصول على مختلف الشهادات والتدرج من مستوى إلى آخر وذلك بحصوله على شهادة الليسانس ثم الماستر ليصل إلى أعلى الدرجات العلمية بافتكاكه لشهادة الدكتوراه والتي تؤهله للحصول على وظيفة أستاذ جامعي ليكمل ما تبقى من مشواره في خدمة الطالب والعلم.

إن القانون يفرض على الطالب في نهاية كل مرحلة تعليمية أن يقوم بإعداد مذكرة تخرج كشرط جوهري وأساسي لنيل الشهادة التي يسعى إليها , فنجده يعد مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس، وبعدها الماستر، كما يعد أطروحة دكتوراه لنيل شهادة دكتوراه LMD في التخصص الذي يدرسه سواء كان علمي أو تقني أو علوم إنسانية ، وهو ما يجرنا للحديث عن كيفية إعداد هذه المذكرة أو الأطروحة.

فما هي يا ترى الشكليات والمراحل التي يجب أن يتبعها الطالب لإعداد وكتابة بحث علمي بطريقة علمية منطقية ممنهجة تحترم فيها أساسيات ومنهجية إعداد البحث العلمي؟

بما أننا تخص ص علوم قانونية وإدارية فسنأخذ بعين الاعتبار خصوصية هذا التخصص وندرس بالتالي: **منهجية إعداد بحث علمي قانوني**.

وعلى العموم فإن إعد اد وكتابة بحث علمي قانوني يمر عبر مرحلتين تظهران جليا من خلال العنوان: وهما مرحلة الإعداد ومرحلة الكتابة.

أولا–مرحلة الإعداد والتحضير [1]

إن مرحلة إعداد البحث العلمي والتحضير الجيد له هي المرحلة الأولى التي يجب أن يمر بها أي طالب ينتمي لكلية الحقوق بصدد التحضير لنيل شهادة جامعية ، وهذه المرحلة تقتضي المرور بمجموعة من الإجراءات أهمها اختيار الموضوع، اختيار المشرف، جمع المراجع، إعداد البطاقات وغيرها...

[1]–أ.د/ عمار بوضياف، كتابة البحوث القانونية، الجسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص61.

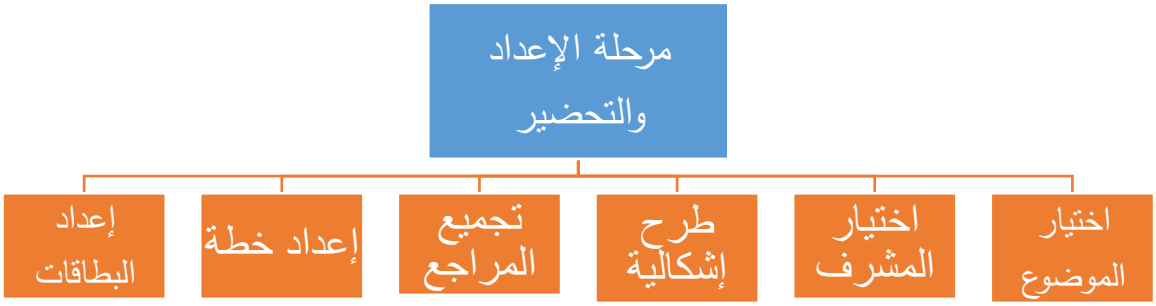

1/ اختيار الموضوع.

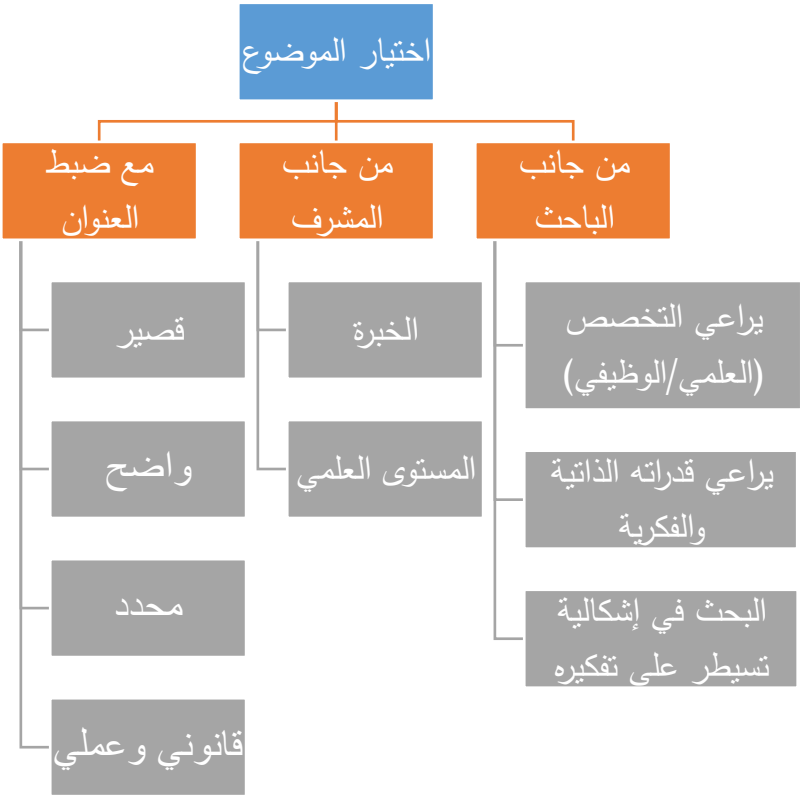

2/ اختيار المشرف

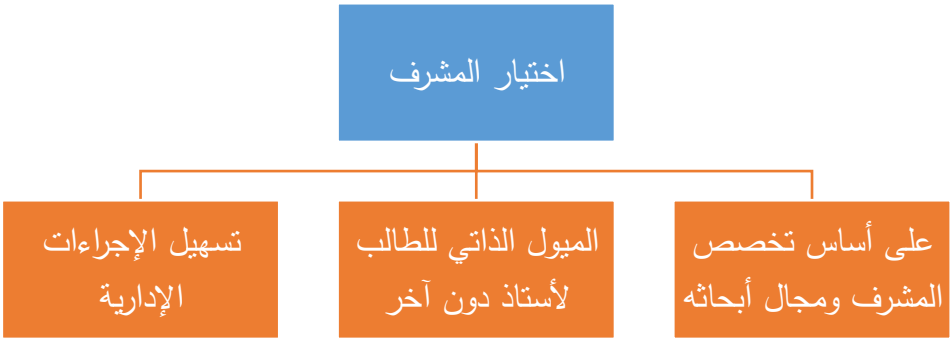

3/ طرح الإشكالية:

إن طرح الإشكالية من الصعوبات التي تواجه كل باحث فهي عبارة عن سؤال مركزي يطرحه الباحث ويبحث من خلال كل أجزاء بحثه ومراحله على الإجابة التي عادة ما يصل إليها في الخاتمة.

كما تشكل العمود الفقري لأي بحث، لأن خطة البحث وعناصره مرتبطة ارتباطا وثيقا بكيفية طرح الإشكالية، فقد يبحث باحثان في نفس الموضوع ولا يصلان إلى نفس النتائج بسبب اختلافهما في طرحها.

وعادة ما يتم طرحها في شكل سؤال ينتهي بعلامة استفهام [1]، ويترتب عليها إشكاليات أو أسئلة فرعية على الطالب أو الباحث الإجابة عليها جميعا من خلال العرض والخاتمة.

ويتم ضبط الإشكالية بصفة نهائية بعد فهم الموضوع ودراسة كل جوانبه على أن تكون واضحة، مختصرة، لها علاقة مباشرة بموضوع البحث[2].

4/ إعداد الخطة:

تعرف الخطة على أنها تصميم لهيكل موضوع هو محل دراسة أو بحث [3]، فلا يستطيع الكاتب كتابة بحثه دون تصميم خطة أولية ليتم ضبطها لاحقا خاصة مع مرور الوقت وتجميع الباحث لعدد كبير من المراجع، وفهمه الجيد للموضوع.

وتتكون الخطة عادة من أجزاء تقسم إلى أقسام،على أن تقسم الأقسام إلى أبواب وتقسم الأبواب إلى فصول والفصول إلى مباحث والمباحث إلى مطالب وهذه الأخيرة إلى فروع لنصل إلى أولا، ثانيا، (1، 2، 3)، (أ، ب، ج).

---

[1]– د عمار بوحوش ، محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص44.

[2]– عمار بوضياف، المرجع السابق، ص 116.

[3]– إدريس فاضلي، الوجيز في المنهجية والبحث العلمي، الطبعة 02، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص241.

هذا ويراعي حجم البحث ونوعية الشهادة عند وضع الخطة، حيث نكتفي بالفصول عند إعداد مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس والماستر، بينما يتم اعتماد نظام التبويب عند إعداد أطروحة الدكتوراه، كما يجب موازنة الخطة والإجابة على الإشكالية من خلالها.

وعلى العموم فإن الباحث عند وضعه للخطة يعتمد عادة على التقسيم الثنائي [1]، سواء اعتمد أسلوب الأبواب او أسلوب الفصول كأن يخصص باب للجانب النظري وباب للجانب التطبيقي.

*****نموذج لخطة ثنائية متوازنة**

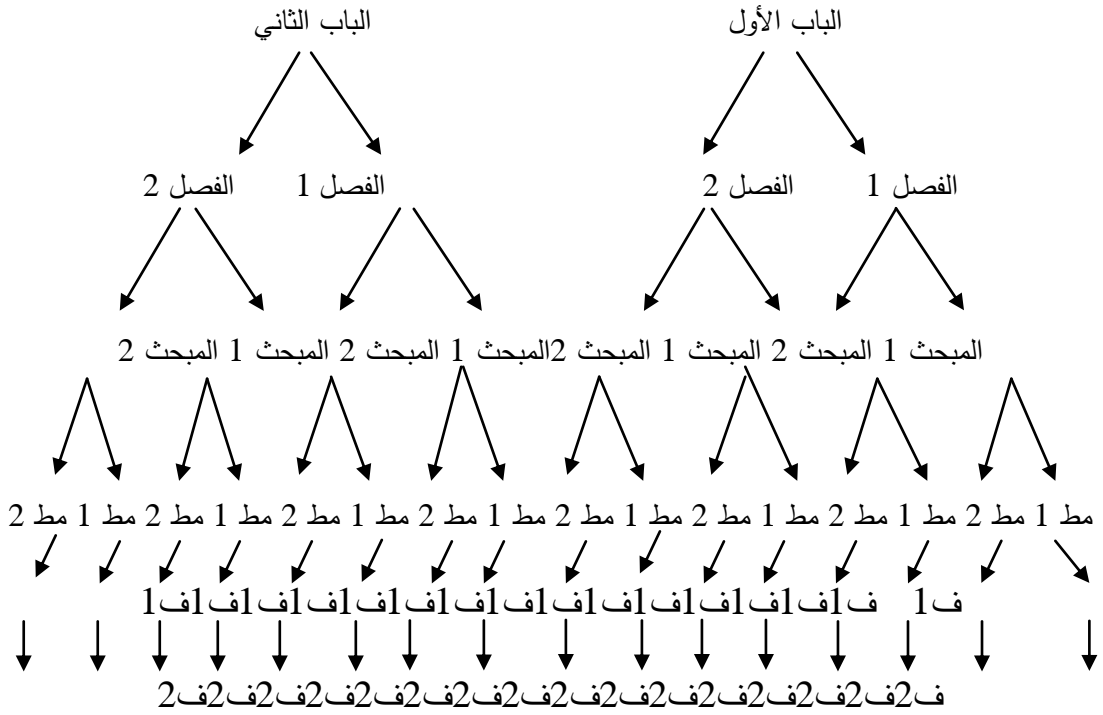

***ملاحظة:**

قد يضيف الباحث فصلا أو مبحثا تمهيديا قبل الدخول إلى صلب الموضوع إذا اقتضى البحث ذلك, وعادة ما يكون التطور التاريخي لنظام قانوني ما من أهم موضوعات الفصل التمهيدي، وتبقى السلطة التقديرية في الأخير للباحث بعد موافقة المشرف.

[1]– ومع ذلك قد يعتمد الباحث على تقسيم آخر كالتقسيم الثلاثي إذا استدعت طبيعة البحث ذلك.